أكد لـ الصباح أن إعطاء رخصة القيادة لغير المستحقين ساهم في زيادة غير طبيعية لأعداد السائقين

العتيبي: العمالة الوافدة سبب أزمة المرور في البلاد .. وتطبيق القانون على الجميع يحل المشكلة

نواف العتيبي

حاوره: بدر الهديان

أكد الباحث القانوني بالشؤون المالية والادارية في وزارة الداخلية نواف مسلم العتيبي أن حل الأزمة المرورية في الكويت يتطلب علاج الأشخاص لا الطرقات، مبينا أن سبب الأزمة المرورية في البلاد هو غياب تطبيق القانون على العمالة الوافدة التي تدخل البلاد للعمل في مهنة سائق وتستخرج الرخصة ثم تعمل في عمل آخر، مشددا على أن تطبيق القانون على هذه الفئة يحل الأزمة المرورية كاملة.

وقال العتيبي الذي عمل 18 سنة في مجالات وزارة الداخلية مثل المطار وشؤون الهجرة وتقلد كذلك منصب رئيس الشعب لزيارات وخدمة المواطن لمدة 14 سنة في حديث لـ«الصباح»: انه يحمل مشروعا استراتيجيا لحل الأزمة المرورية عمل فيه لمدة 3 سنوات، مبينا أن المشروع يبنى في الأساس على معالجة مشكلات الأفراد وتطبيق القانون بشكل حاسم على الجميع، ومنع الواسطة في استخراج الرخص لغير المستحقين.

ولفت إلى أنه زار العديد من دول الخليج ووجد أن الأزمة المرورية موجودة في هذه الدول رغم امتلاك بعض منها للمترو والقطار، وتبين له أن المشكلة لا تكمن في استحداث هذه الوسائل، وإنما تكمن في حل مشكلات الأشخاص أنفسهم بلا مصروفات زائدة، مشيرا إلى أن تشديد إجراءات استخراج الرخص ورفع رسومها وشروطها، مسكنات لا فائدة منها «لأن الحل يبدأ بالتدقيق على العمالة هل العمالة مصرح لها بالقيادة»، وجاء نص الحوار كالتالي:

■ وزارات الدولة المختلفة تعد على الدوام بحل المشكلة المرورية ولكن هذا لا يحدث، هل ترى تقصيرا من هذه الوزارات؟

– في الحقيقة أن قدمت كتابا لمكتب وكيل مساعد شؤون المرور قدمته الى مكتب الدراسات المرورية نعم أرى تقصيرا من بعض الوزارات لأن فترة الدوامات فترة واحدة من الساعة 8 إلى الساعة 2، والمفترض ان يكون فترة الدوامات في الوزارات 8 والبعض الساعة 9 والانتهاء من الدوام الساعة 2 ظهرا والبعض 3 عصرا، ما يشبه شهر رمضان، لأن من يداوم الساعة 8 يخرج من منزله الساعة 7 ومن يداوم الساعة 9 يخرج الساعة 8 ويكون فارق الوقت وتقل الزحمة.

■ مشروعات وزارة الأشغال الأخيرة هل ترى أنها تحل الأزمة المرورية أم تعمقها كما يرى البعض؟

– بالنسبة لوزارة الاشغال وعملها لحل أزمة المرور بتوسيع الشوارع وبناء الدوارات والجسور وعمل الانفاق لتخفيف الزحمة والخروج من مناطق ودخول الى مناطق فتخفيف الزحمة، اعتقد ان ماراح تحل المشكلة المرورية لأن بعد 15 او 10 سنوات راح يزيد عدد المواطنين والوافدين والمقيمين الذين يحصلون على اجازات جديدة فراح تزيد كمية من قائدي للسيارات فيكون الحل كما اعتقد ليس في توسعة الطرق والانفاق والجسور وبعد عشر سنوات او 15 سنة تزيد الاعمال والمواطنين وتضخم السكان واعتقد حل المشكلة يكمن في إعطاء رخصة القيادة للمستحقين فقط من الوافدين والمقيمين.

■ ما سبب اهتمامك بالأزمة المرورية على وجه التحديد؟

– انا درست مشكلة المرور ثلاث سنوات على المستوى الشخصي، وانا ايضا أدرس جميع الجوانب التي تحل مشكلة المرور وتعمقه في هذه المشكلة وذهبت الى بعض الدول الخليجية مثل الامارات والبحرين والمملكة العربية السعودية، ووجدت انهم يعانون من مشكلة الزحمة المرورية وشاهدت ماهو الحل في حل الازمة المرورية وثلاث سنوات وانا ادرس الموضوع للخروج من الازمة، ووجدت ان الموضوع سهل جدا ولا يكلف الدولة خسائر مالية ولا بناء جسور واتفاق حتى مع زيادة عدد السكان من المواطنين والمقيمين وانا بحثته ووجدت الحل بسيط.

■ تقول أنك تملك استراتيجية لحل الأزمة المرورية، حدثنا عن تفاصيلها وكيف يمكن أن تكون الحل الفعلي للمشكلة؟

– انا اكتشفت في دراستي لموضوع الأزمة المرورية ثلاث سنوات ان المشاكل ناتي من المقيمين لأن المقيمين يعملون في شركات مثلا مهنة سائق بناء على مهنة سائق على اذن العمل من وزارة الشؤون وهو بالاصل يحمل عامل بناء او عامل خادم وهو سائق ويصدرون له رخصة قيادة وتزيد المشكلة في انتهاء الرخصة بعد 10 او 15 سنة من اصدار الرخصة لكن يجب ان تكون انتهاء رخصة القيادة للمقيمين او الوافدين على حسب اقامة كل من انتهت اقامته كل ما ينتهي رخصة القيادة، لأن المرور يستخرج الرخصة للوافد او المقيم رخصة وانتهائها بعد عشر سنوات والاقامة سنة ويجب ربط انتهاء الاقامة مع انتهاء الرخصة.

وانا شخصيا شاهدت بأن البعض في الوافدين بأن الاقامة مهنتها غير وتوجد عنده رخصة قيادة والاقامة ويستخرج له رخصة قيادة وهي مهنة طباخ وخادم.

■ **حل الموضوع سهل جداً ولا يكلف الدولة خسائر مالية لأنه يكمن في الأشخاص وليس البناء**

■ **دول الخليج تعاني من مشكلة الزحام رغم استحداثها لمشروعات جديدة مثل المترو والقطارات**

العتيبي متحدثا للزميل بدر الرشيدي

■ ما الذي يمكن أن تفعله حتى تنفذ خطتك على أرض الواقع بعد ما بذلته من جهود للخروج بها إلى النور؟

– انا ذهبت الى الامارات ومدينة الرياض والبحرين ووجدت ان الازمة المرورية موجودة بقوة، ولما ذهبت إلى الامارات وشاهدت المشروع الجديد الذي انشاوه وهو القطار والمترو، علمت ان هذا المشروع غير ناجح وتكلفته كبيرة وغير جيد لانه لم يخفف ازمة المرور بالامارات.

■ ماذا لو رفض المسؤولون تبني خطتك واستراتيجيتك التي تتبناها الآن، هل ستستسلم أم أن هناك طرقا أخرى لتلقي هذه الخطة؟

– بالعكس، انا لا استسلم لشيء لأني ولمدة ثلاث سنوات وانا ادرس الخطة وتوصلت الى ان الحل الوحيد في حل مشاكل المرور هو إصلاح الخلل في الاشخاص انفسهم، حل المشكلة من توسعة الانفاق والطرق من الاشخاص ولا تحل الازمة المرورية الا بحل مشكلة العمالة والحلول الشي ذكرتها وقدمتها لكم.

■ ما الذي يمكن أن يقدمه مجلس الأمة الجديد لحل الأزمة المرورية في البلاد خاصة بعد وجود كثير من أعضائه يتبنى هذه المشكلة؟

– نحن كمواطنين نشاهد ونسمع من زمن ان اعضاء مجلس الامة يريدون أن يحلوا الازمة المرورية، لكن انا من جهتي سأعمل على طرح الحلول التي توصلت إليها للجنة الداخلية والدفاع في مجلس الامة، وان شاء الله تكون مساهمة في حل الازمة المرورية.

■ الا ترى أن الدول المجاورة سبقتنا كثيرا في تنفيذ مشروعات حيوية لزيادة السيولة المرورية؟ وهل يمكن أن نلحق بهذه الدول؟

– ذكرت لك بأني زرت بعض دول الخليج، وما ذكرته بأني شاهدت الخطط التي قامت بها دبي مثل مترو الانفاق وهناك اكتشفت ان حل الازمة المرورية بدبر لولا، واكتشفت انه لا حل ولا شيء لأن الزحمة موجودة رغم وجود المترو، وشاهدت بأن المترو يسع الى 100 راكب ولا يوجد فيه الا 20 راكبا.

■ تشديد إجراءات استخراج الرخص ورفع رسومها وشروطها، هل تراه حلا حقيقيا للأزمة أم هو مجرد مسكنات لا فائدة منها؟

– أعتبر انها مسكنات لا فائدة منها لأن الحل يبدأ بالتدقيق على العمالة هل العمالة مصرح لها بالقيادة، لأن بما ذكره ان نصدر له رخصة قيادة لمدة عشر سنوات للانتهاء واقامة بمهنه اخرى لمدة سنة او سنتين ويجب ان نتأكد بأن تجديد الاقامة مهنة ما نزال سائقا او تبدله مهنته الى طباخ او كهربائي.

■ نصيحة توجهها للمسؤولين ورواد الطرق في نهاية حديثك؟

– النصيحة التي اوجهها للمسؤولين في وزارة الداخلية ووزارة الأشغال العمل على مشروعي واقتراحي الذي استمر ثلاث سنوات من الدراسة، وانا مستعد للمناقشة لأي لجنة بهذا الموضوع لأن الحل الوحيد الذي يحل المشكلة هو تطبيق القانون باعتبار مهنة السائق سائق والخادم خادم ولا يستخرج له رخصة قيادة.

الخطوات لحل مشكلة المرور «الأولى»

1 – توزيع سي دي على جميع الدوريات محملة لجميع اسماء وبيانات العاملين في قطاعات الدولة وخصوصا المهن في «قطاع أهلي + وزارة الدولة العمالة المنزلة من جميع الفئات – خدم وسائق».

2 – قيام رجال المرور عن طريق هذه البيانات الموجودة بالتأكيد ان سائق السيارة في اذن العمل وجود مهنة تسمح له بالقيادة ولست مهنة اخرى مثل «عامل – فني – مراقب – سكرتير – كهربائي – خادم – صيدلي – خياط.... الخ» بعض تحويل من مادة 18 الى مادة 24 «زوجات المقيم».

3 – وانشاء وجود المهن المخالف السابقة على رجال المرور بحجز الرخصة وعمل مخالف لاجراء الالغاء الرخصة عن طريق الادارة التابعة لها الرخص «المحافظات» وذلك بسبب اختلاف المهنة التي لا تسمح له للقيادة.

4 – وياتي سبب اختلاف المهن من مسموح لهو بالقيادة وغير مسموح بسبب تنقل السائق من شركة الى اخرى الى مهنة مختلفة وقد تكون من المهن التي لا تسمح له باصدار رخصة سياقه.

5 – تعديل صلاحية المدة التي تقوم بها ادارة المرور باعطاء الرخص عشر سنين وما فوق بتعديل المدة على حسب نهاية الاقامة فقط وذلك لكشف كل من تنتهي اقامته وجددها واراد التجديد للرخصة هل تنطبق المهنة للتجديد او لا تنطبق في جميع قطاعات الدولة.

7 – إنشاء اقسام في جميع المحافظات «قسم الغاء الرخص».

8 – إنشاء لجنة للمراقبة على ادارات المرور «قسم الرخص» لتأكد على عمل ذلك.

رسالة برسم وزير التربية ووزير التعليم العالي

الخدمة النفسية.. العمل الذي لطالما عشقته وفي المقابل آلمني.. عشر سنوات من العمل في هذا المجال الرائع والذي بات لا غنى عنه في كل جوانب حياتنا، سنوات من البذل والعطاء مع زميلاتي المتفانيات سواء في إدارة الخدمات الاجتماعية والنفسية بوزارة التربية بأقسام مراقبة الخدمة النفسية المختلفة أو في ميدان العمل المدرسي مع الحالات والطلاب والطالبات والتوجيه.. قضيناها بين تدريب وتشخيص وتطبيق اختبارات للذكاء ونقل طلاب وعلاج حالات، وتعاون مع التوجيه لنشر رسالة الباحث النفسي بكل الوسائل الممكنة.. سرنا على خطى الباحثات السابقات واللاتي كن يشتكين من عدم الانتباه لهن ولمطالبهن.. توقعنا الأفضل كجيل جديد في القسم لكن ما زلنا إلى اليوم ننتظر.. نفس الاختبارات دون إضافة.. نفس الأدوات المكسورة والتي نصلحها بأنفسنا.. دورات ضعيفة وقليلة ولا تضيف للباحثات في الميدان إلا القليل مما يجعلهن تائهات يبحثن عن عمل آخر أسهل.. «استثني دورات الاختبارات الرائعة والجهود الجبارة التي تبذلها زميلاتي في تدريب الباحثات».. نفس المسمى غير المناسب لنا والذي لم يلتفت إليه أحد.. والتدرج الوظيفي وجرحه القديم.. نفس المرتب الضعيف والضعيف جدا... والذي كنا نشتكي منه في السابق ثم أصبحنا نشتكي منه أكثر وأكثر بعد الزيادات في المرتبات بينما نظل نحن «مكانك سر».. هل يعقل هذا معالي الوزير؟؟ أرجو الاهتمام بحطالبنا فقد باتت المهنة طاردة إلا من الباحثات المتأملات بالتغيير.. ولا نلومهن على ذلك.. ونحن أيضا لا نود أن نظل هكذا إلى سن التقاعد متأملين لأحلام لا تتحقق..

أساتذة علم النفس بالجامعة.. نعلم أنكم منشغلون كثيرا في التدريس لكن نستغرب الصمت الرهيب في عدم الاصرار في المطالبة بنقابة خاصة للخدمة النفسية.. ألا تتساءلون أين ذهب طلابكم بعد التخرج؟؟ إنهم يختارون وظائف أخرى مختلفة تماما ولا نلومهم على ذلك..

أعضاء مجلس الأمة الكرام.. نبارك لكم وصولكم للمجلس وهنئيا لكم اختيار وثقة الشعب بكم.. ولتعلموا أننا اخترناكم لتوصلوا أصواتنا ومتطلباتنا للمجلس وهذه أمانة في أعناقكم.

باحثاتي العزيزات وزميلاتي في العمل وموجهاتي القديرات إليكن أوجه كل التحية لكل ما بذلتموه من جهد وصبر وعمل.. رسالتي لكن أن تتوقفن عن التذمر والخجل حان دورنا الآن في المطالبة بما نستحقه منذ زمن ولن نتوقف عن ذلك... نحن نستحق الأفضل.

شيماء قاسم خضير

باحثة نفسية

اللجنة المختصة أتمت إجراءات صرف بدل البطالة لمستوفي الشروط منهم

المجدلي: 1775 مسرحاً من القطاع الخاص سجلوا في برنامج إعادة الهيكلة لمعالجة أوضاعهم

قال الامين العام لبرنامج اعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة فوزي المجدلي ان العدد الاجمالي للمواطنين المتقدمين من القطاع الخاص الى البرنامج لمعالجة أوضاعهم وصرف بدل البطالة لهم بلغ 1775 مسرحا حتى 30 يونيو الماضي.

واضاف المجدلي في تصريح صحافي أمس ان اللجنة الحكومية المشكلة للنظر في ملفات المواطنين المسرحين من القطاع الخاص تمهد لاتمام اجراءات صرف بدل البطالة لمستوفي الشروط منهم حسب القرار الصادر في هذا الشان «اجازت صرف البدل لـ1437 حالة من الذين انتهت خدماتهم وقدموا اوراقهم كاملة».

وذكر ان اللجنة ارجات البت في 23 حالة من تلك الحالات لعدم اكتمال الاوراق الخاصة بها في حين رفضت 315 حالة لعدم توافقها مع شروط القرار كما نظرت في التظلمات المقدمة من بعض الذين انتهت خدماتهم وبلغ عددها 347 تظلما.

وأوضح أن اجمالي المبالغ المصروفة للمسرحين المستحقين منذ تطبيق قرار مجلس الوزراء في الاول من سبتمبر عام 2009 حتى 30 يونيو الماضي بلغ نحو 9.8 ملايين دينار كويتي وجرى اكتمال الصرف لـ162 حالة ويجري حاليا الصرف لـ587 حالة في حين تم وقف الصرف عن 671 حالة بينما سقط الحق في الصرف عن 17 حالة.

وعن التظلمات المقدمة من بعض المسرحين أفاد بانها دارت حول مدى مشروعية قرارات رفض اللجنة طلب بعض المسرحين الذين يفتقدون شرطا أو أكثر من شروط الاستحقاق أو وقف أو انهاء الصرف مبينا ان بدل البطالة للمسرحين يصرف لمن انتهت خدماتهم في القطاع الخاص ابان الفترة الممتدة من الاول من اغسطس عام 2008 حتى 30 يونيو الماضي.

فوزي المجدلي

واشار الى تحليل احصائي أصدره البرنامج حول ملفات الكويتيين المسرحين والمستفيدين من قرارات مجلس الوزراء في شان صرف بدل البطالة ضم حالاتهم الاجتماعية ومؤهلاتهم العلمية والنوع الاجتماعي والفئات العمرية وعدد الدفعات المصروفة والمبالغ المالية لكل حالة.

وذكر المجدلي وفقا للتحليل المذكور ان الفئات العمرية للمسرحين تنقسم الى فئتين الاولى الاعمار بين 20 و34 عاما وبلغ عددهم 961 مسرحا بينما الفئة الثانية للأعمار بين 35 و70 عاما وبلغ عددهم 467 مسرحا.

وبين أن اجمالي عدد الذكور من المسرحين بلغ 858 في حين بلغ عدد الاناث 579 وبلغ عدد المتزوجين من هؤلاء المسرحين 841 مقابل 469 من العازبين و127 من المطلقين.

ويقضي قرار مجلس الوزراء المعني بتشكيل لجنة برئاسة وزارة المالية وعضوية ديوان الخدمة المدنية وبرنامج اعادة هيكلة القوى العاملة ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومؤسسة التامينات الاجتماعية.

وتتولى اللجنة بموجب القرار كل ما يتعلق بابعاد آثار الازمة المالية العالمية على سوق العمل الكويتي واقرار النظم لمعالجة انعكاساتها السلبية على العمالة الوطنية واقتراح الحلول العملية المناسبة.

«المهندس الزراعي» تناقش إستراتيجيات الزراعة في دول الخليج

صدر العدد الجديد من مجلة المهندس الزراعي لشهر ديسمبر الجاري متضمنا عددا من الموضوعات الغذائية والزراعية واهميتها في بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

وتناولت المجلة التي تصدرها جمعية المهندسين الزراعيين تجربة الزراعة في دولة الامارات حيث حظيت بجانب كبير من اهتمام الدولة باعتبارها ضرورة لتنويع مجالات الانتاج.

واوضحت ان الامارات عرست الامكانات والموارد لتنمية وتطوير الزراعة بكل فروعها النباتية والحيوانية بهدف توفير متطلبات الامن الغذائي مشيرة الى تنامي المساحات المزروعة والتي على زيادة المساحات المحصولية بالدولة حيث واكب التطور في الانتاج النباتي عناية بالثروة الحيوانية ومزارع تربية الدواجن وزيادتها.

واضافت ان الامارات عملت في مجال التشجير ومكافحة التصحر على تلبيت التربة وزيادة الرقعة الزراعية لمكافحة التصحر ووقف زحف الرمال وزراعة الاشجار الحرجية على مساحات شاسعة.

وتناولت المجلة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية المستدامة في البحرين حيث تعتبر الزراعة فيها احدى ركائز التنمية وتحقيق الامن الغذائي وحفظ التوازن البيئي والبيولوجي.

وتطرقت الاستراتيجية الى اهمية الزراعة في البحرين والحرص على الاهتمام بدور الزراعة التنموي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتعامل مع القطاع الزراعي على هذا الاساس المتعدد الجوانب والبعيد المدى والذي لا يكتفي بمقياس العائد الاقتصادي بل يتعداه الى العوائد الاجتماعية وسلامة البيئة وصحة المواطن.

وعن دولة قطر قالت المجلة ان هذه الدولة اولت اهتماما كبيرا للزراعة وهي احد مجالات تحقيق النمو الاقتصادي وتعمل على تجاوز المعوقات الطبيعية التي تحول دون التوسع الافقي في الزراعة وتشجيع المزارعين وجلب الاموال للاستثمار في الزراعة.

واضافت ان تجربة الزراعة في قطر تمحورت حول تطوير انظمة الري الحديثة وتصنيف المزارع وتحسين جودة ونوعية الانتاج وايجاد التقنيات الحديثة لطرق الانتاج مثل الزراعة المكثفة وتنويع الانماط الزراعية.

وتطرقت الى مشروع التعداد الزراعي وتطوير شبكة ابار المياه وانتاج الشتلات المختلفة حيث تشجع الدولة على الانخراط في مجال الزراعة وانشاء المشروعات الزراعية التي تهتم بتوفير المنتجات الغذائية.

وتناولت المجلة عددا من الموضوعات بشان الثروة النباتية واهمية بعض المحاصيل الغذائية وكذلك الثروة الحيوانية من الابل والابقار والدواجن والاسماك وكيفية الحفاظ على البيئة في دولة الكويت.

«الصحافيين» تنظم مؤتمرا لجائزة البغلي لبر الوالدين

تنظم جمعية الصحافيين الكويتية في العاشرة والنصف من صباح يوم غد الثلاثاء الموافق 2012/12/25 مؤتمرا صحافيا مع الراعي الرسمي لجائزة البغلي للابن البار إبراهيم طاهر البغلي، ورئيس اللجنة العليا المنظمة لفعاليات الجائزة علي حسن، ومدير ادارة الأنشطة المدرسية بوزارة التربية منى القريح، والموجه العام بوزارة التربية هدى العميري وعدد من طلبة وطالبات وزارة التربية لتسليط الضوء على أهم الفعاليات التي سيتم تنفيذها من قبل اللجنة العليا المنظمة للجائزة لعام 2012/2013.